ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات

من تنظيم: "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير" بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة

يومي 25–26أفريل 2017.

من إعداد الباحثين:

الباحثين	د/ أحمد نصير	د/ يونس زين
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر قسم "أ"	أستاذ محاضر قسم "أ".
الجامعة	جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر	جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر
رقم الهاتف	+213551083787	+213664545441
البريد الالكتروني	*Ahmednecir79@gmail.com*	*zine.Younes@yahoo.fr*

نوع المشاركة	**المشاركة بمداخلة**
محور المداخلة	**التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية إتخاذها ،وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع**
عنوان المداخلة	**أهمية الصادرات الصناعية في تنمية الاقتصاد الجزائري وفق نموذج " الاوز الطائر لدول جنوب شرق آسيا"**

ملخص الدراسة

إحتلت قضية تنمية الصادرات الصناعية مكانة هامة في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الإقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).

ويمثل نموذج الاوز الطائر نموذج فعال وناجح في تنمية الصادرات الصناعية من خلال وضع استراتجيات وسياسات للنهوض بالاقتصاديات الريعية والتحول إلى التنوع الاقتصادي ومن أهمها الجزائر التي تعتمد على القطاع النفطي وضرورة الاقتداء بهذا النموذج الناجح.

Abstract:

The issue of industrial export development occupies an important place in the thought associated with economic development. Many empirical studies have found that the rapid growth of exports accelerates economic growth. Algeria's policymakers are keen on the issue of strategic thinking related to finding diverse development alternatives as sources for obtaining hard currency and preventing falling In the dilemma of the Dutch knot (the hammer of oil price fluctuations, and the volatility of exchange rate fluctuations on global stock exchanges).

*The model of geese is an effective and successful model in the development of industrial exports through the development of strategies and policies to promote the rental economies and the transition to economic diversification, most notably Algeria, which depends on the oil sector and the need to follow this model successf**ul***

المقدمة :

ماتزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا على أكثر من مستوى، رغم المجهودات المبذولة و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، و أمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات و ضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم الإشكاليات التي تطرحها عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وصولا إلى الخروج بأهم السبل الملائمة و الحلول الممكنة للتخلص من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و قد تم التوصل في ختام هذه الدراسة إلى أن الصادرات الجزائرية غير النفطية تملك فرصا أفضل للتوسع و التوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أنها تواجه جملة من العقبات التي تتطلب تعزيز قدرتها التنافسية للتغلب عليه.

وتعد تجربة دول جنوب شرق آسيا من التجارب التنموية المميزة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا ، إذا استطاعت تلك البلدان أن تتحول من دول متخلفة إلى دول صناعية ناهضة وأهمية الموضوع تتجسد في كون تلك التجارب لم تقف عند حد التصنيع بغية إحلال الواردات بل أنها استطاعت أن تتفوق في الصناعات المعدة للتصدير ، وبالتالي فإنها تمكنت معالجة المشكلات التي كانت إقتصاداتها تنوء بحملها .

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى العناصر التالية :

أولا: نظرة عامة حول : نموذج الاوز الطائر وعرض تجارب في تنمية الصناعية لدول جنوب شرق آسيا.

ثانيا: تحليل إتجاهات سياسة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1994-2015

ثالثا: تحليل الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات وأبعاد استراتيجيات الصناعة في الجزائر

أولا : نظرة عامة حول : نموذج الاوز الطائر وعرض تجارب في تنمية الصناعية لدول جنوب شرق اسيا.

1- نظرة عامة حول نموذج الاوز الطائر :

تعود الصياغات الأساسية لنموذج " الاوز الطائر " The Flying Geese Model إلى الإسهامات التي قدمها أكاماتسو عام (1937)، أوكيتا (1985) ، فيرنون (1966) ، وكوجيما (2000)، فقد ظهر هذا نموذج الاوز الطائر في النصف الثاني من الثلاثينيات وتحديدا عام 1937 من قبل الاقتصادي الياباني (أكامنترو كانامي) ثم إتسع صيتها على يد (بروس كامنغر) عام 1984 كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب ، فقد صاغ (اكامانترو) هذا النموذج باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للدول النامية التي جاءت متأخرة في ميادين التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي ، وذلك على غرار نظرية (مراحل النمو الاقتصادي) لروستو، إذتتفق كلا الصياغتين أو النظريتين لروستو وأكامنترو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي Uni-linear مع إختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له[1]، وفي هذا الاطار يشير إلى ثلاثة منحنيات رئيسة تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الأخذ بالنمو وكمايلي :[2]

- **منحنى الاستيراد** : حيث تحدد تركيبة الورادات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي تمر بها الاقتصاد .
- **منحنى الإنتاج** :حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية ، وتركيبة المنتجات في إقتصاد البلد المعني .
- **منحنى الصادرات** : حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات ، بحسب إرتقاء نو المنتجات التي يتم تصديرها للخارج ،كثيفة العمالة ، كثيفة رأس المال، كثيفة التقانة ، كثيفة المهارة .

وتعد هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل إقتصاد جاء متأخرا في ميدان النمو والتقدم ، في إطار نموذج " الأوز الطائر " وذلك تبعا للإرتفاع والمسافة[3] .

وقبل المضي بتحليل أركان ومراحل نظرية الأوز الطائر لابد من التعريف بشخصية (أكاماتزو) فقد ولد في العام 1896 في منطقة شمال كيوشن في اليابان لعائلة فقيرة ، ثم دخل مدرسة (Kpbe) التجارية العالية ، وفي عام 1919 إلتحق بمدرسة طوكيو للإقتصاد ودرس الفلسفة الماركسية والهيجلية وأفكار نيتشه ثم أصبح مدرسا للاقتصاد في جامعة Nagoya وتخصص بالسياسة الصناعية والتجارية ،وقد سافر إلى ألمانيا لاكمال دراسته وزار لندن ، وفي عام 1943 سافر إلى ستغافورة لإجراء دراسة دول إقتصاد جنوب شرق أسيا الخاضع للسيطرة اليابانية ، أخيرا حصل (اكامترو) على شهادة الدكتوراه عن أطروحته المتعلقة بمبادئ النظام الاقتصادي القائم أنذاك، ورغم الإسهامات الفذة لنظرية الأوز الطائر غير أن هناك من يعدها محاولة يابانية للترويج لنوع من البروبو غاندا لخدمة التطلعات الإمبريالية لليابان[4] .

ويصور نموذج الأوز الطائر عملية النمو الاقتصادي في الدول المعنية "**دول جنوب شرق أسيا**" ، أو ماباتت تعرف بـ" **نمور أسيا**"، يصف عملية النمو بأسراب الأوز الطائر ، إذ تأتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها الاوزة القائدة ، ويليها السرب الأول الذي يضم (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة)، ثم السرب الثاني ويضم كا من (ماليزيا وتايلندا وأندونيسيا)، أما السرب الثالث فيشمل (كمبوديا والفيتنام) ويفصل بين كل سرب وأخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه ، وهو مايعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة[5] .

2- مراحل نظرية الأوز الطائر:

ترى النظرية أن الدول الناهضة «**السرب اللاحق**» تميل الى الصناعات الأقل تقدماً مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الإقتصادي «السرب اللاحق»، فاليابان تاريخياً كانت تستورد النسيج من بريطانيا ثم تحولت الى منتجع ومصدر للنسيج وإستطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. وفي مرحلة تالية تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول بالإستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة نمطها. وبدورها طورت دول السرب الأول من إقتصادها وصارت تنتج سلعاً كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج إلى دول السرب الثاني التي تدرجت في تطوها التاريخي من إقتصاديات تعتمد على العمالة غير الماهرة إلى صناعات تعتمد على العمالة الماهرة والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال[6]. ويتضح من عملية التطور التدريجي أن دول جنوب شرق آسيا إستفادت من فكرة تقسيم العمل

فيما بينها من خلال قيام روابط صناعية مشتركة بين الدول الآسيوية الناهضة واليابان، وحيث لعبت الإستثمارات اليابانية دوراً كبيراً في إيجاد هذه الروابط الأمر الذي ساعد على وجود تبادل تجاري كبير وتدفقات مالية ضخمة ومنتظمة من اليابان إلى دول شرق آسيا إلى جانب إنتقال التقنية اليابانية وأساليب الإدارة، إضافة الى توظيف المزايا التجارية النسبية في كل بلد من أجل النمو الإقتصادي.

وعلى المستوى التحليلي يرتبط نموذج " الأوز الطائر " بدورة المنتج التي تمر بثلاث مراحل وسيروريتها والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل نظرية الأوز الطائر

المرحلة	السيرورة
المرحلة الأولى	**يبدأ البلد الأخذ في النمو بإستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في أسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم)**
المرحلة الثانية	**يحاول البلد الأخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (المتقدم)**
المرحلة الثالثة	**يبدأ البلد الأخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الأسيوية المجاورة الأقل تقدما**

المصدر: محمود عبد النصير ، **العرب والتجربة الأسيوية** ، الدروس المستفادة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000، ص ص: 155،156.

وهكذا يتم إرتقاء السلم التصنيعي والتقني تدريجيا لبلدان أسيا الناهضة ، من خلال إعادة توزيع التقسيم الاقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب " **الأوز الطائر** ".

3-عرض تجارب دول جنوب شرق اسيا في تنمية الصادرات الصناعية وفق نموذج " الاوز الطائر"

3-1- تجربة ماليزيا: تعتبر ماليزيا من الدول الآسيوية ذات التجربة الرائدة في التصنيع والتي جعلت من اليابان قدوة لها، حيث أخذ الماليزيون القيم الصناعية وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعتها من الإعتماد على كثافة العمل إلى الإعتماد على كثافة رأس المال وتحديداً في مجال الصناعات التكنولوجية، وقد مرت تجربة التصنيع في ماليزيا بعدة مراحل يمكن تلخيصها في الآتي[7]:

- **مرحلة صناعات إحلال الواردات:** حيث أنه في مطلع الستينيات وبعد الإستقلال بسنوات قليلة تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأُخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة، كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار في 1968 لجذب الإستثمارات الأجنبية في كل تلك المجالات.
- **مرحلة الصناعات التصديرية:** *بدأت* في مطلع السبعينيات حيث شجعت الحكومة دخول الإستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة والحوافز الضريبية المغرية، وإصدار تراخيص المنتجات

الأجنبية، وإنشاء مناطق التجارة الحُرة، وعملت الحكومة على إستضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الإنتاج الماليزية، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة دون إشتراط المساهمة المحلية.. وفي هذه المرحلة حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة، كالصناعات الإلكترونية والنسيج، كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط، وفي 1971، صدر قانون منطقة التجارة الحُرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.

❖ **مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:** وبدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات حيث *شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على* الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارات الماليزية الوطنية مثل «**بريتون**»، تم التوسع في صناعات الأسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40% من العمالة، وقد قررت الحكومة أن تمنح الصناعات الوطنية الحماية الكاملة وتدخل الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة الأنشطة الإقتصادية الحيوية.

رابعاً: مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة وبدأت هذه الفترة في التسعينيات، وحيث قامت الدولة بتشجيع الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة رأس المال والتي تتضمن مهارات القيمة المضافة العالية من أجل الزيادة التنافسية للمنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية.

وخلاصة الأمر أن الفترة من 1980 - 2000 شهدت توسعاً في إستثمارات القطاع الصناعي في ماليزيا، حيث تم إنشاء أكثر من خمسة عشر ألف مشروع صناعي بإجمالي رأس مال وصل الى ثلاثمائة مليار دولار شكلت المشروعات الأجنبية فيها حوالي 54% بينما كانت المشروعات المحلية 64% وأدت هذه المشروعات الى إيجاد مليون وظيفة الى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة. وتستضيف ماليزيا حالياً أكثر من ثمانية آلاف شركة أجنبية وتطرح سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين والتي يقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية والإدارية والحوافز الإستثمارية، إضافة إلى توفير بيئة جاذبة للعمل التجاري والإستثماري من خلال الإستقرار السياسي والخدمة المدنية المنضبطة. وتمتاز ماليزيا بتبني خطة عامة للتطوير مدتها عشر سنوات تقوم على التركيز على صناعات معينة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رأس المال والتي تنتج سلعاً وسيطة لتقليل المستورد منها والإهتمام بقطاع تقنية المعلومات والبتروكيماويات والصيدلة والخدمات المساعدة والبحوث والتطوير والتصميم الفني للمنتجات والتسويق.

ومن أهم أسباب نجاح التجربة الصناعية في ماليزيا نوردها في التالي[8] :

❖ الإتجاه شرقاً حيث أعلنت ماليزيا سياسة النظر شرقاً منذ عام 1981 وامتد العمل بهذه السياسة حتى 1991 وهذا الشعار **الإتجاه شرقاً** . يتضمن إشارة ذات دلالة في الإنتماء إلى أسراب الأوز الطائرة وتشجيع الماليزيين على الإقتداء والعمل بمنهجيات التجربة اليابانية في كل أخلاقيات العمل والإعتماد على الذات والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والمتوازنة.. وكان لسياسة النظر شرقاً جانبان مهمان هما الأخذ بالقيم الشرقية والتحديث الصناعي بحلول 2020،ولم تكن عملية

الأخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل إختياراً وإنتقاءً لما يناسب ماليزيا ووضع ذلك في إطاره الصحيح خاصة أن ماليزيا بلد متعدد الأعراق ومتعدد الأديان.

- ❖ إنتهجت ماليزيا ما يسمى بطريقة «التصنيع العنقودي» التي تقوم على وجود علاقات ترابط في شكل عنقود بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها.
- ❖ ساهمت كثير من المؤسسات والهيئات في إنجاح عملية التنمية الصناعية ومنها الهيئة الماليزية التنمية الصناعية MIDA MALAYSIAN والهيئة الإنتاجية القومية وهيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية «MATRADE» وبهذه المناسبة فقد إتفق مجلس الصمغ العربي السوداني مع مؤسسة ماتريد الماليزية على ترويج الصمغ العربي في دول شرق آسيا مما سيعطي لسوق الصمغ دفعة وقفزة نوعية ويخرجه من قوقعة الإعتماد على السوق والمنافذ الأوروبية والأمريكية التقليدية والتي ظل حبيساً لها خلال قرون عديدة. ونخلص من تجربة ماليزيا إلى أنها أعطت القطاع الخاص دوره في الحياة الإقتصادية وعملت على توفير الأُطر المؤسسية للمشاركة الشعبية وصنع القرار الإقتصادي وأن اليابان قد مثلت دور رأس قاطرة النمو لكل من ماليزيا وكوريا وبقية دول جنوب شرق آسيا حيث شكل التعاون فيما بينها أساساً للنهضة التنموية.

3-2- تجربة كوريا الجنوبية :حققت كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نقلة تنموية شاملة على كافة مستويات التنمية، محققة معدلات نمو صناعية عالية، وارتفاع لمعدل نمو الصادرات بصورة مستمرة مما أدى إلى إطلاق الاقتصاديون الكوريون على التجربة الكورية ما يسمىّ بالمعجزة الاقتصادية على **نهر الهانّ**.

وترجع أهمية هذا التحول التنموي إلى قصر المدة الزمنية التي تمت فيه من ناحية، والى حجم الانجاز التنموي المتحقق بالرغم من تدني نقطة البدء في عملية التنمية من ناحية أخرى.فقد خرجت كوريا من الحرب الكورية (1950-1953) منهكة اقتصاديا واجتماعيا، فقد كان الاقتصاد الكوري في حالة دمار شامل بفعل الحرب، وظلت البلاد تعاني من تلك الآثار حتى عام 1960.

ومع بداية الستينيات بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادي بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخماسية (1962-1966) ركزت فيها على إستراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مجال التصنيع.

وقد أدت خطط التنمية الخماسية الأربع الأولى إلى ظهور رأسمالية صناعية كورية في شكل شركات عملاقة تعرف باسمّ مجموعة تشابول Chaebolّ استطاعت أن ترقى بالصناعة الكورية وتخرج إلى ميدان التصدير.

ولا داعي للدخول في تفاصيل التجربة التنموية الكورية، ودراستنا ستقتصر على التصنيع والتحول الهيكلي في كوريا، والتغيرات الهيكلية في الصناعات التصديرية ومنها يمكن استخلاص الدروس المستفادة للجزائر من التجربة التنموية الكورية.

- ❖ **التصنيع والتحول الهيكلي في كوريا الجنوبية** :يتمثل هيكل الصناعة الكورية في السياسات الصناعية التي تتبعها الحكومة،ففي السبعينات أتبعت الحكومة الكورية سياسات متحيزة لصالح المؤسسات الضخم(Chaebol)، وكانت تعمل الحكومة على تنمية الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية. ولكن منذ الثمانينات وضعت الحكومة سياسات تهيئ

المناخ لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.ففي كوريا، اضطلعت الحكومة بدور نشط في إعادة تشكيل هيكل الصناعة، حيث أعادت تنظيم الصناعات بصورة كاملة وفق النموذج الياباني الذي يجعل من الحكومة صاحبة الدور الأساسي في قرارات خفض طاقات الإنتاج (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لصناعة السفن) كذلك اتخذت الحكومة قرارات بتقسيم أكبر ست مجموعات صناعية في عام 1985 كدلالة على وجود حدود لرغبة في توزيع عبء مخاطرة القطاع الخاص على المجتمع، ومن جهة أخرى قامت الحكومة بضم بعض الوحدات الصناعية الخاسرة إلى المجموعات الصناعية الكبيرة[9].

ونتيجة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكورية في مجال التحول الصناعي، نلاحظ حسب الإحصائيات الخاصة بمعدلات النمو للاقتصاد الكوري أن هناك ارتفاع في حجم النمو في قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ 15.2% في عام 2000 و20.9% في 1999، وهذا بسبب انتقال التوظيف من الزراعة إلى الصناعة من جهة، والاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الكورية لإحداث تحول هيكلي في الصناعة الكورية. وفي هذا السياق نورد مؤشر أكثر أهمية للتغيير الهيكلي وهو نصيب القطاعات المختلفة في التوظيف الاجمالي، وذلك نظرا لأنه من أهم الأهداف الرئيسية لسياسة التحول الهيكلي هو نقل العمالة من أنشطة ذات إنتاجية أقل إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى.

وتوضح بيانات البنك الدولي ارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة في التوظيف الاجمالي. فعلى سبيل المثال فإن نصيب قوة العمل في الزراعة بلغ 66% في عام 1960 ثم انخفض إلى 45% في عام 1977، في حين نصيب الصناعة ارتفع من 9% إلى 33% في نفس الفترة.

❖ **التغييرات الهيكلية في الصناعات التصديرية** :تمثل المنتجات الأولية 72.6% من إجمالي الصادرات في عام 1962، تليها منتجات الصناعة الخفيفة بنسبة 20.3% ثم منتجات الصناعة الثقيلة والكيماوية بنسبة 7.1%. وبعد خمس سنوات فحسب، أصبحت نسبة منتجات الصناعات الخفيفة 63.9% من إجمالي الصادرات، على حين انخفضت نسبة المنتجات الأولية إلى 27.5%، بينما ارتفعت نسبة منتجات الصناعة الثقيلة والكيماوية بصورة طفيفة لتصل إلى 8.6%. وقد ظلت نسبة الصناعات الخفيفة مستقرة عند مستوى يقدر بسبعين في المائة حتى عام 1974 بينما هبطت إلى 50% في عام 1980. وهذا الانخفاض الحاد قابله زيادة مماثلة في نسبة منتجات الصناعة الثقيلة والكيماوية من 21% في عام 1972 الى 42% في عام1980.وفي بداية الثمانينات كانت أغلب سلع التصدير هي السلع التقليدية مثل المنسوجات والأقمشة، وهي تعتبر سلع كثيفة العمالة، وبلغت نسبة هذه الصناعة نحو 30% من إجمالي الصادرات، إلا أنه كانت سلع جديدة تشق طريقها بسرعة، من بينها الآلات الالكترونية والحديد والصلب والسفن.علاوة على ذلك بدأت منتجات التكنولوجيا العالية والكثيفة لرأس المال تحتل موقعا هاما بين صادرات البلاد.

أن التغيرات في هيكل الصادرات تعكس التغييرات في إستراتيجية التجارة والميزة النسبية الديناميكية في كوريا. وقد قامت الحكومة في المرحلة الأولية للتصنيع التي بدأت عام 1962، بتشجيع تصدير السلع التي يعتمد إنتاجها أو تجميعها اعتمادا كبيرا على العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر، ومن ثم حققت ميزة نسبية في التجارة الدولية. ومع تراكم المزيد من رأس المال والمهارات التكنولوجيا في الاقتصاد وفقدانه لميزة العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر انتقلت الميزة النسبية لكوريا إلى المنتجات القائمة على العمالة الماهرة والكثيفة العمالة أو المنتجات كثيفة رأس المال.

ومن الملاحظ أن أهم أسباب الطفرة في الصادرات خلال الثلاثين عاما الأخيرة يرجع أساسا الى قدرة الاقتصاد الكوري على تنويع بنوده التصديرية، حيث إن عدد البنود التصديرية لم يتعدى 900بندا عام 1970 وارتفع إلى 2697 بندا خلال عام 1990 وقفز إلى أكثر من 80 ألف بندا تصديريا خلال عام 2000. وبالتالي فإنه عند تعرض الاقتصاد الكوري لأي هزة اقتصادية فإن الأسواق الخارجية تكون قادرة على استيعاب الفائض الإنتاجي الكوري متأثرة بانخفاض أسعار العملة الوطنية وهو ما حدث خلال أزمة عام 1980 وعام 1997 ليعود الانتعاش الاقتصادي مجددا معتمدا على التجارة الخارجية. وأخيرا يلاحظ المرونة الشديدة للواردات حيث تتقلص سريعا في الأزمة لتحل المنتجات المحلية كبديل للسلع المستوردة ذات التكاليف العالية بسبب انخفاض العملة المحلية.

الرؤى المستقبلية للاقتصاد الكوري : وضع المعهد الكوري للتنمية KDI تصميم لرؤية مستقبلية ثلاثينية تمتد إلى العام 2040، ويظهر المخطط التالي أهم محاور تلك الرؤية المستقبلية .

الشكل رقم (01): تخطيط شامل لرؤية 2040

المصدر: جونجي د.سوه ، **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى إقتصاد معرفي** ، عرض تقديمي ،جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص:05.

ورغم ماتقدم فإن ذلك لايعني أن التجربة التنموية للاقتصاد الكوري كانت مثالية خالية من التحديات والمشكلات ، فهناك مثلا مشكلة ندرة الاراضي الخصبة القادرة على توفير إنتاج زراعي يحقق لها قدرا من الاستقلال الذاتي والاكتفاء الغذائي الذاتي ،رغم إطلاقها لما يعرف **بالثورة الخضراء** في سبعينات القرن الماضي [10]، ولكن السياسة الحكومية في هذا الاتجاه توقفت عام 1978 بإعتبار أن العائدات المالية الضخمة لكوريا الجنوبية كافية لتأمين هذه الاحتياجات عبر الاستيراد وبتكاليف أقل من

الإنتاج المحلي ، وهذا أدى إلى تراجع القطاع الزراعي الكوري وهجرة سكان الريف بشكل كبير إلى المدن فاهملت الزراعة بشكل واضح بإستثناء زراعة الارز.

ثانيا :تحليل إتجاهات سياسة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1994-2015

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية[11]، كان من الضروري القيام بعملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظل سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية في المعسكر الشرقي في ظل نظام القطبين، وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية وكذلك بتخلي دول العالم الثالث عن نهجها الاقتصادي الخاص بها، بعد فشلها في تحقيق عملية التنمية، وإتباعها لنهج اقتصاد السوق، حيث تأتي الجزائر في هذا السياق[12].

إن الدخول في نظام اقتصاد السوق يقتضي إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة التي تحتاج إلى مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها إذ يتعلق الأمر، باتباع "**برامج التثبيت الاقتصادي**" أو "**برامج التكيف الهيكلي**" أو الإثنين معا .

فهذه البرامج يلعب فيها تحرير التجارة الخارجية دورا محوريا، لذلك سعت الجزائر في هذه الفترة إلى القيام بعملية تنظيم التجارة الخارجية من خلال مرحلتين:

بدأت منذ سنة1994، وقد جاء هذا التحويل في خضم الإصلاحات الاقتصادية باتخاذ السلطات العمومية لإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وسنحاول تحليل هذه الفترة من خلال المراحل التالية:

1- مرحلة الإنتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية 1994–2000لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءاً من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94 – 20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي) حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المسماة (AD- HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطاً معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات، كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في " **القدرة على السداد** "[13]، كما اتخذت تدابير أخرى تم

بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي، تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997.[14]

1-1-إنعكاسات المرحلة على الميزان التجاري: خلال المرحلة من التعديل الهيكلي الذي إنتهجته الجزائر لتحسين الوضعية الخارجية من خلال تحسن رصيد الميزان التجاري نتيجة إرتفاع أسعار النفط من جهة وتراجع قيمة الوردات الغير مبررة من جهة اخرى، ومن ناحية فإن الميزان التجاري يتمتع حاليا بفائض ممتاز , حيث أرتفع من عجز قدر عام 1994ب 0.26 مليار دولار أمريكي و0.15 مليار دولار عام1995 إلى فائض قدره 4.08 مليار ثم 5.69 مليار دولار في السنتين الموالييتن على التوالي 96و97 , ثم أنخفض هذا الفائض إلى 1.5 مليار دولار سنة 1998[15], ثم عاود الارتفاع ليبلغ كحد أقصى له آنذاك (سنة2000) قيمة 12.3 مليار دولار مقابل 9.6 مليار دولار أمريكي سنة 2001 (طبقا لبيانات بنك الجزائر) وقد ساهم في تحقيق هذا الفائض إرتفاع عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 96% من عوائد الصادرات ولذلك فإن إرتفاع أسعار النفط يبقى المفسر الأساسي لإرتفاع عوائد الصادرات السلعية , وذلك لأن صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لاتتعدى بضع مواد من التمور والفوسفات , البقوليات , الخمور والحديد بنسبة ضعيفة، والشكل التالي يبين تطور الميزان التجاري للفترة 1995-2000:

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري للفترة 1995-2000 (الوحدة: مليارددولارأمريكي)

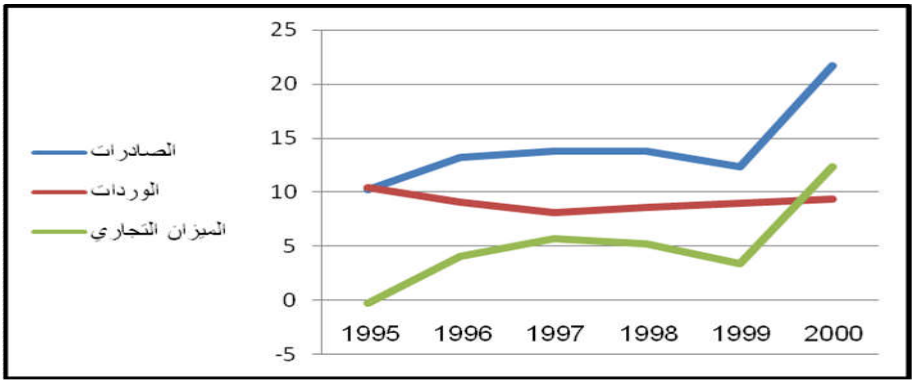

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد :

- Banque d Algérie , rapport2001,**Evolution Economique et monètaire en Algérie**,2002,p:97.

-المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية(CNIS) ، التقارير السنوية 1994-2000.

- محمد راتول، "**سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي**"(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000)، ص:276.

من خلال الشكل رقم(02) يلاحظ أن منحنى الوردات يتميز بإستقرار نسبي بحيث حققت سنة 10.4 مليارددولار إلى 9.35 مليارددولار سنة 2000، ومقارنة مع منحنى الصادرات الذي يعرف تذبذباً شديداً، ويرجع هذا الأمر إلى كون فاتورة الوردات يمكن لأي بلد التحكم فيها إنطلاقاً من سياسات وقرارات داخلية، أما الصادرات فهي تخضع لوضعية الأسواق

الخارجية وقرارات الدول المعنية بتلقي هذه الصادرات، وخصوصاً أن الجزء الأعظم من صادراتنا يتعلق بالمحروقات التي تعرف تذبذباً مستمراً حجماً وقيمة، ولقد حققت الصادرات سنة 1995 قيمة قدرت ب 10.248 مليار دولار، وهي في زيادة مستمرة بإستثناء سنة 1999 حيث حققت قيمة قدرت ب 12.32 مليارد‌ولار بعد أن كانت في سنة 1998 قد حققت 13.82 مليار دولار أي بتخفيض قدره01.50 مليارد‌ولار أمريكي، مايمكن تسجيله أيضاً هو الإرتفاع الكبير لصادرات بداية من سنة 2000 لتحقق خلال هذه السنة 21.65 مليارد‌ولار وبنمو إيجابي يقدر ب 43%.

أما فيا يخص الميزان التجاري فقد حقق خلال هذه الفترة فائضاً بإستثناء سنة 1995 أين حققت عجزاً ماقيمته 0.26 مليارد‌ولار، ويعود إلى إنخفاض أسعار البترول وفرض قيود على عملية الإستيراد، ثم حقق فائضاً متواصل للفترة 1996-2000، برغم من إنخفاض هذا الفائض سنة 1999 ليحقق 3.36 مليارد‌ولار، ثم إرتفع سنة 2000 ليحقق 12.3 مليار دولار أمريكي، وهذا التحسن راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات.

2- مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية 2001-2015 شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في إنتهاج سياسات لم يسبق لها مثيل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها(في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبياً في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري والممتدة من سنة 2001 إلى 2004، والبرامج التي إنتهجتها الجزائر خلال هذه المرحلة مايلي[16]:

- ✓ برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.
- ✓ برنامج دعم النمو 2005-2009.
- ✓ برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة 2010-2014.

،لكن السؤال المطروح هل أن هذه البرامج لها إنعكاسات إيجابية على التوازنات الخارجية، للإجابة عن هذا السؤال سنتطرق إلى المتغيرات الخارجية التالية:

2-1- إنعكاسات البرامج على الميزان التجاري: والشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري للفترة 2001-2012

الجدول رقم (02) : وضعية الميزان التجاري للفترة 2001-2012(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	برنامج الإنعاش				برنامج دعم النمو					برنامج سياسة التحول		
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	19.09	18.72	24.46	32.22	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19	57.09	72.89	71.81
الواردات	9.48	12.01	13.32	17.95	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29	38.89	44.81	48.28
الميزان التجاري	9.61	6.71	11.14	14.27	25.65	33.16	32.53	39.82	5.90	18.20	28.08	23.53

المصدر: من اعداد الباحثين إستنادا:

- نبيل بوفليح،**دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، أكاديمية الدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد:09، 2013،ص:45.
- عبد الرحمان تومي، **"واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006)،ص:238.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات النقدية والمالية**،على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21 ، مارس 2013، ص:15.

إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات إستطاعت أن تغطي الإرتفاع الكبير في قيمة الواردات التي إرتفعت من 9.48 مليار دولار أمريكي سنة 2001 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي من جهة وإرتفاع سعر الصرف من جهة أخرى بإعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوروبي، والملاحظ أنه خلال مرحلة برنامج دعم النمو أن الواردات في تزايد مستمر بإستثناء السنة الأخيرة

أين إنخفضت الواردات بقيمة طفيفة قدرت بقيمة 39.29 مليارردولار أمريكي بعد أن في بداية البرنامج قد قدرت بقيمة 20.35 مليار دولار أي بزيادة قدرها 18.94 مليار دولار أمريكي، بينما خلال الفترة 2010-2012 إرتفعت بحيث إنتقلت من 38.89 مليار دولار سنة 2010 إلى 48.28 مليارردولار سنة 2012[17].

كما يشير الجدول رقم(4-20) أن الميزان التجاري قد سجل فائضاً خلال الفترة 2001-2012، وهذا راجع إلى تحسن أسعار المحروقات الذي أثر بشكل إيجابي على تطور الميزان التجاري، بالرغم من الإنخفاض خلال سنتي 2002 و2009 و2012 بقيمة 6.71 و5.90 و23.53 مليار دولار على الترتيب بزيادة نمو قدرها 144% خلال الفترة 2001-2012، ويعود ذلك إلى أساساً إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تشكل في معظمها من صادرات المحروقات.

2-2- إنعكاسات البرامج على المديونية الخارجية: بلغ إجمالي الديون الخارجية مع بداية تنفيذ البرامج 22.571 مليارردولار، ولقد شكلت الديون الأجنبية قصيرة الأجل نسبة كبيرة من الأصول المستحقة خلال الفترة، وهو مايؤدي إلى إرتفاع خدمة الدين ويثبط عملية تمويل ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (03): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000 (الوحدة: مليارردولارأمريكي)

	الديون الطويلة والمتوسطة	الديون القصيرة	مجموع الديون
2001	22.051	0.52	22.571
2002	22.002	0.64	22.642
2003	22.863	0.49	23.353
2004	21.415	0.41	21.825
2005	*16.484*	0.707	17.191
2006	*5.062*	0.541	5.603
2007	*4.889*	0.717	5.606
2008	*4.282*	1.303	5.585
2009	*3.921*	1.492	5.413
2010	3.679	1.778	5.457
2011	2.831	1.142	3.973
2012	2.116	1.158	3.274

المصدر: من اعداد الباحثين إستناداً على:

- التقرير السنوي 2003، إحصائيات النقد الدولي.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات النقدية والمالية**،على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:16.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات النقدية والمالية**،على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21 ، مارس 2013، ص:16.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المديونية الخارجية ينخفض من سنة إلى أخرى نتيجة للسياسات

المنتهجة في هذا المجال سواءً من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية إبتداء من سنة 2004[18]، وهو ما إنعكس إيجاباً على حجم المديونية الخارجية التي إنخفض حجمها من 22.642 مليار دولار أمريكي سنة 2002 إلى 3.637 مليار دولار أمريكي بإستثناء سنة 2003 أين إرتفعت قيمة المديونية الخارجية إلى23.353 مليار دولار أمريكي، وكما شكل التخفيض الشديد في الدين العمومي الخارجي في سنة 2006 ، والذي تم بواسطة التسديدات المسبقة الكبيرة عنصراً معتبراً للسلامة ضد الصدمات الخارجية بالنسبة للإقتصاد الوطني في مجابهة الأزمة المالية الدولية، وتؤكد وضعية المديونية الخارجية للجزائر في سنة 2009 القدرة على المقاومة الخاصة بالوضعية المالية الخارجية مع العلم أن التدهور الواضح في بيئة التدفقات الرأسمالية، خصوصاً إعتباراً من الفصل الرابع من سنة 2008، قد أثر على العديد من الدول الناشئة والدول النامية، وقد كان على بعض الدول اللجوء إلى التمويلات الإستثنائية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) والمؤسسات المالية الجهوية، ولم يعد إجمالي الدين الخارجي يمثل سوى 3.637 مليار دولار أمريكي منها2.116 مليار دولار بموجب الدين متوسط وطويل الأجل و1.158 مليار دولار أمريكي بموجب الدين القصير الأجل (لمدة تقل عن 12 شهراً).

وتشير إحصائيات الشكل السابق إلى أن الديون الطويلة والمتوسطة قد إنخفضت بشكل كبير، حيث بلغت سنتي2011 و2012 2.831 و2.116 مليار دولار أمريكي على التوالي[20]، بعد أن كانت نسبة الديون الطويلة والمتوسطة تمثل 97.6% من مجموع المديونية الخارجية وصولاً إلى 58.17% سنة 2012[21]، وهو إتجاه ساهم في تخفيف عبء خدمة الدين.

ويبين إرتفاع الدين قصير الأجل إلى1.158 مليار دولار في نهاية سنة 2012 مقارنة مع إرتفاعه سنة 2011 ليحقق 1.142 مليار دولار، بحيث إنتقلت من 0.41 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى 1.778 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 أي بمقدار 1.36 مليار دولار خلال الفترة.

ثالثا: تحليل الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات وأبعاد استراتيجيات الصناعة

لقد عملت الجزائر على الدوام على ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعية منها من أجل الوصول إلى إستقرار الاقتصاد الوطني ، بعيدا عن المشاكل التي تهدد التوازن الكلي للاقتصاد جراء تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية .

1- تحليل الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات

1-1- مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الاجمالية:

إن مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضعيفة ، إذ يمتاز هذا القطاع بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية أولا ثم السوق الخارجية وثانيا في إطار نشاط التصدير رغم الجهود الكبيرة المبذولة للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الانتاجية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي[22] ، والجدول الموالي يبين مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية .

الجدول رقم (03): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الاجمالية

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الإجمالية	46002	54613	60163	79298	45194	56665	66625	67254	68254	70245	712015
الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات	7455	1079.12	979.18	1483.92	839.46	789.46	881.2	824.3	904.2	897.2	911.2
نسبة	1.62	1.97	1.62	1.87	1.85	1.39	1.32	1.22	1.32	1.27	1.27

المصدر : تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **2016.**

ونجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الانفتاح الاقتصادي المتبع ، إذا تنحصر نسب المساهمة بين 1.22 % و 1.97% اكبر نسبة محققة في 2006.

1-2- أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات

خلال الفترة 2000-2012 نجد أن مادة الامونياك تحتل الصدارة في قائمة المنتجات المصدرة بصورة أكبر بنسبة 20.75%، إذا سجلت سنة 2000 تصدير ماقيمته 56.04 مليون دولار أمريكي بنسبة 11.64%،واستمرت هذه النسبة في الارتفاع في الفترة اللاحقة لتصل في سنة 2008 إلى 59.67% بقيمة 287.15 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2010 عرفت هذه النسبة نوع من تراجع إلى 53.42% أي بقيمة صادرات تقدر بـ 257.10 مليون دولار أمريكي [24].

الشكل رقم (03): أهم المنتجات الصناعية المصدرة خارج قطاع المحروقات

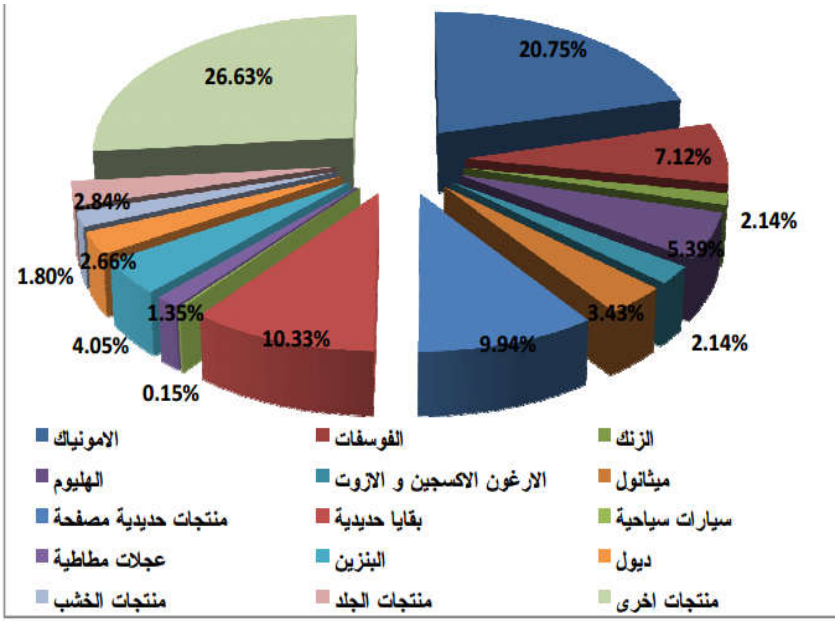

المصدر : تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **2016.**

ثم تليها مادة الفوسفات ، الزنك والهليوم التي عرفت بدورها تارة الارتفاع وتارة أخرى الانخفاض في القيمة المصدرة حيث وصلت نسبها على مدار الفترة (2000-2012) إلى 10.33% للفوسفات ، 2.14% للزنك و 5.39% للهليوم.

إذا سجلت في سنة 2000 النسب 6.52% ، 6.36%، 5.52% على التوالي ، ففي سنة 2002 فقد وصلت القيمة المصدرة من مادة الهليوم أعلاها بـ 81.16 مليون دولار أمريكي بنسبة 15.66% في حين كانت سنة 2006، السنة التي حققت فيها مادة الزنك أعلى قيمة مصدرة بـ 162.66 مليون دولار أمريكي .

1-3- أهم شركاء الجزائر في الصادرات الغير نفطية لسنة 2015

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات طابع إقتصادي، والهدف من ذلك معرفة مدى الإعتماد على دولة واحدة أو تكتل إقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأجنبية، وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي[25]:

- **التقارب الجغرافي La Proximité Geographique** : يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع، وذلك لتحقيق وفورات في تكاليف المواد المصدرة مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة؛
- **التقارب الثقافي La Proximité Culturelle** : كالدين واللغة والعادات الإستهلاكية والأذواق والسلوك الشرائي ... إلخ، يسمح للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتنميط منتجاتها إلى كل الأسواق المستهدفة بدل التعديل أو التكييف المحلي الذي يثبط من قدرة المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة، في مواجهة الإحتياجات المختلفة لكل سوق.

الشكل رقم (04): أهم شركاء الجزائر في الصادرات الغير نفطية لسنة 2015

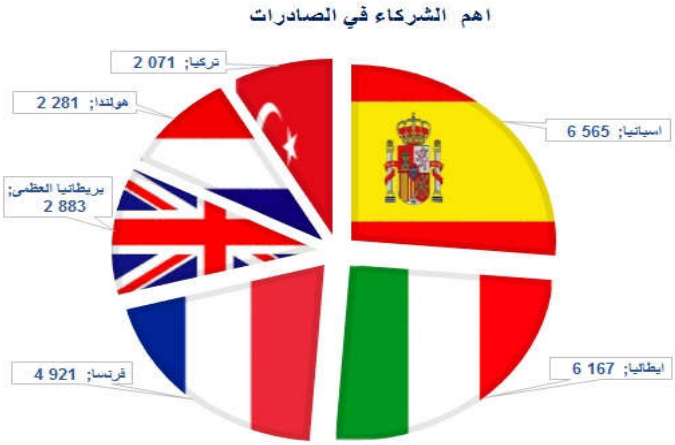

المصدر : تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **2016.**

بالنسبة لسنة 2015، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) و هم : إسباني ا(6.56 مليار دولارأمريكي)، إيطاليا (8.36 مليار دولارأمريكي)، فرنسا (4.92مليار دولارأمريكي)، بريطانيا العظمى (2.88مليار دولار أمريكي)، هولندا (2.28 مليار دولارأمريكي) و تركيا (2.07 مليار دولار أمريكي.

2- المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات الصناعة ماهو إلا ناتج لعدة جلسات وطنية أيام 27 و28 فيفري 2007، بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية ، ولقد خلص الحوار والمناقشات إلى تحديد أربعة توجهات هامة ، تتمثل في :[26]

1-تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية .

2-تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسة الصناعية .

3-ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية .

4-ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها في فترة التسعينيات خاصة الإصلاح البنكي بروز سوق رؤوس الأموال ، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي ، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك

لذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة القائمة على تصوير جديد ونظرة جديدة للاقتصاد ، وتهدف إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة بهدف تحقيق الازدهار .

تندرج الاستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد ، كما ترتكز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي ، وتهدف

هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار، وترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة على المحاور التالية :

2-1- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها : تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم ، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية ،تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثمة عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها .

2-2- الانتشار القطاعي للصناعة : وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة ،ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة .

- ❖ تثمين الموارد الطبيعية .
- ❖ تكثيف النسيج الصناعي .
- ❖ ترقية الصناعات الجديدة .

2-3-انتشار وتوسع حيز الصناعة : البعد الثاني لانتشار الصناعة، لاتتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر خصوبة ، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة ، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة ، هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانها يتم تدريجيا ، فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات ، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث ، التكوين والخبرة داخل الشبكة ، بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات .

2-4- سياسة التطور الصناعي : وتغطي أربع مجالات الرئيسية وهي كتالي [27]:

- ❖ وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي .
- ❖ الإبداع والصناعة تعتبر الأفكار المحركة لتطور.
- ❖ تطوير الموارد البشرية والمؤهلات .
- ❖ ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر .

3– أبعاد واستراتيجية إنعاش الصناعة

إن النشاطات الإنتاجية من خلال التشخيص للهيكل الصناعي الوطني, تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتضمنة لصناعات استخراج المواد الخام , صناعات التركيب و التعليب. و للخروج من هذه الحدود و بعث القطاع الصناعي من جديد تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة, برنامج إعادة الهيكلة الصناعية بترقية بعض الفروع الصناعية المثمنة للموارد الثانوية بعمليات التحويل الصناعي و تلك المساهمة في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحويل الصناعي و ترقية فروع جديدة كما تهدف إعادة إنتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني .

3-1-اختيار الفروع :تكمن إعادة الهيكلة في القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك التغييرات الهادفة إلى إعادة تكوين

شعب بإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة ,و وضع خطط لمنتجات جديدة لتغطية السوق المحلية و اقتحام الأسواق الأجنبية .و في هذا الإطار تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تملك قدرات للتنمية كالتالي :

-الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي ,المرتكزة على تحويل المواد الأولية

مثل الصناعات التالية:

*البتروكمياء فرع الأسمدة ,النسيج الكيماوي و منتجات الكيمياء العضوية و المعدنية.

*الصناعات الصيدلانية و البيطرية .

*صناعة الحديد و الصلب.

*الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم.)

*صناعة مواد البناء

-الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى,مثل:

*الصناعة الغذائية.

*الصناعة المعدنية ، الميكانيكية ، الكهربائية والالكترونية .ISMME

-ترقية الصناعات الجديدة و التي تسجل فيها الدولة تأخرا ,وتؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني مثل:

الصناعات و الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال و صناعة السيارات.

3-2-على مستوى الانتشار الفضائي :إن انتشار الصناعات في ظل هذه الإستراتيجية يأخذ منحى مغاير للماضي ,إذ ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى **"مناطق التنمية الصناعية المدمجة** "حيث تحديد مقاطعات صناعية , نظام محلي للإنتاج ,شبكات المؤسسات و عناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية و التناغم الذي يمكن أن يتولد عن ذلك ,بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين **التكنولوجيا, 3-3-البحث –التكوين و المؤسسة**:و لكون التقسيم الحالي للمناطق الصناعية غير فعال 'تم اقتراح إنشاء **"أقطاب النمو "** للتدريب لذا من الممكن إنشاء مناطق صناعية مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية و تنظم المؤسسات و هياكل البحث على ثلاثة مراحل كالتالي:

- **المرحلة الاولى** : وتخص برامج تطوير التنمية الصناعية المندمجة ، المقررة في أفق 2009، ويشمل إنشاء مايلي :

*__مناطق التنمية الصناعية المندمجة__ : في كل من الولايات التالية : الجزائر ، البليدة ، وهران ،مستغانم ، سطيف ، برج بوعريريج ، غرداية ، حاسي الرمل ، عنابة ، بومرداس ، تيزي وزو.

*__أقطاب تكنولوجية__ : الجزائر (سيدي عبد الله) ، بجاية ، سيدي بلعباس.

*__مناطق متخصصة__ : أرزيو ،وهران ، حاسي مسعود ، سكيكدة .

- **المرحلة الثانية** : تشمل إنشاء "مناطق نشاط متعددة الميادين "و ذلك بالولايات التالية :قسنطين، سكيكدة ، تلمسان و عين تيموشنت.

- **المرحلة الثالثة** : فيها سيتم إنشاء "**أقطاب تكنولوجية** "أخرى بكل من باتنة،شلف، قسنطينة و تلمسان.

الإطار المؤسساتي و التنظيمي:إن السياسة الجديدة تستلزم عودة الدولة إلى دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط و البعيد و دورها كمبادر ببرنامج تحويل و تطوير الاقتصاد الوطني و كافل لها .إذ يكمن دورها في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة في "**التخطيط والتسهيل** 1".من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها ،تمويل المشاريع و توفير المناخ المناسب للاستثمار و دفع عمليات البحث و التكوين.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ لهذا لابد من ترقية الصادرات خارج قطاع الطاقات الأحفورية، من خلال تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)؛ النوعية (الجودة)؛ الفنية (التقانة) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية، بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الإستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.
- ✓ تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، وتثمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في إستكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجيستي والإعلامي والتأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.

- ✓ تنويع وتطوير هيكل الصادرات باستخدام التسويق الصناعي الذي يستمد أهميته من قدرته الفائقة إلى إنتاج المعلومة من مرحلة ماقبل الإنتاج إلى مرحلة مابعد إبرام الصفقة ثم تغذية كافة المستويات التنظيمية والوظائف المؤسسية .
- ✓ ضرورة الأخذ بسياسات الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة والتطبيق الميداني لها .
- ✓ إنتهاج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة المحلية منها والخارجية والأقل تطلبا للامكانيات.

الإحالات والهوامش

[1] م. محمد صالح جسام ،**أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق نموذج " الأوز الطائر"كزريا الجنوبية** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد :07، العدد :13، العراق ،2015،ص:132.

[2] ايمان زوين ، **دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : التحليل الاقتصادي والاستشراف ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2011، ص:11.

[3] محمود عبد الفضيل ، **العرب والتجربة الأسيوية : الدروس المستفادة** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان،2000 ، ص:158.

[4] م. محمد صالح جسام ، مرجع سابق ، ص: 133.

[5] PEKKA KORHONEN , 1994 **: The Theory of the Flying Geese Pattern ofDevelopment and Its Interpretations** , Journal of Peace Research , Vol. 31, No. 1. (Feb.)

[6] محمود عبد النصير ، **العرب والتجربة الأسيوية** ، الدروس المستفادة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000، ص ص: 155،156.

[7] مقال بعنوان : **نموذج الاوز الطائر ، عرض لتجربة الماليزية** ،على الرابط : http://www.marefa.org/index.php، تم الاطلاع بتاريخ : 16 مارس 2017، على الساعة :22:00، ص:01.

8 نفس المرجع ونفس الصفحة .

9 نفس المرجع ونفس الصفحة .

10 جونجي د.سوه ، **دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى إقتصاد معرفي** ، عرض تقديمي ،جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص:05.

11 صالح تومي وعيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970–2002)**، مجلة الباحث، العدد:04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2006، ص:32.

12 بن ديب عبد الرشيد ، "**تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002)، ص:436.

13 نفس المرجع ، ص:438.

14 نفس المرجع ونفس الصفحة .

15 بطاهر علي ، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص ص:135،136.

16 مسعي مُحَّد ،**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر أثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد:10،2012، ص:147.

17 نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000–2010**، الأكاديمية لدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد:09، بدون بلد نشر،2013،ص:45.

18 ولقد تم تسديد مبلغ 42.5 مليار دينار جزائري للبنك الأفريقي للتنمية ومبلغ 14.6 مليار دينار جزائري كجزء من الديون السعودية في إطار سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية.

19 بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2009**، الجزائر ،ص:88.

20 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات النقدية والمالية**،على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21 ، مارس 2013، ص:16.

21 نفس المرجع ونفس الصفحة .

22 حسينة بن يوسف ،**ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع : إدارة العمليات التجارية ،جامعة الجزائر 03، دفعة 2012، ص ص: 105،106.

23 نفس المرجع ، ص:109.

24 نفس المرجع ، ص:110.

25 طارق قندوز والسعيد قاسمي ، مقال بعنوان: **تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات** (مقاربة وصفية تحليلية)، على الرابط: **http://home.yoursearch.me**، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017، على الساعة : 19:00، ص:09.

26 حسينة بن يوسف، مرجع سابق ، 116.

27 نفس المرجع ، ص:117.